مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد.6/ العـــدد1 (2022)، ص ص240-257

نظرية التعدّدية الثقافية

The Multiculturalism Theory

يوبا إشر *
جامعة الجزائر (3)
Icher.youba@gmail.com

تاريخ الاستلام: 20/.05/.2021 **تاريخ القبول: .29/03/.2022**

ملخص:

تدرس هذه الورقة البحثية مفهوم نظرية التعدّدية الثقافية، التي تشغل مساحة كبيرة في تفكير المجتمع الدولي، وذلك بالتطرق إلى المبادئ والأسس التي تقوم عليها حسب الطروحات المختلفة التي تناولتها وما تثيره من نقاشات وجدالات فكرية بين مختلف الإتجاهات هذا من جهة. ومن جهة ثانية، بعرض مضمون هذه النظرية من خلال الإهتمام بدراسة المفاهيم المختلفة المتفرّعة عنها، والمتّصلة بها. إلى جانب مختلف أشكالها وأنواعها ومظاهر تجسيدها، والمواضيع التي تدخل في صلب اهتماماتها، مع عرض لمختلف الإشكالات والاستفهامات التي تطرحها والانتقادات والاتهامات التي تتعرض لها. والهدف من هذا كله هو محاولة تقديم صورة واضحة عنها.

كلمات مفتاحية: التعدّدية الثقافية، التنوّع الثقافي، الحقوق الثقافية، الأقليات الثقافية، الإندماج الثقافي.

Abstract:

This paper aims at studying the general concept of Multiculturalism Theory that has widely occupied the international community's mind. On one hand, it seeks to deal with the intellectual discussions and debates that the theory has raised between various trends. To do so, the research tackles the theory's principals from diverse perspectives. On other hand, it exposes the theory's content through shedding light on different concepts that stemmed i.e its focused issues. The study illustrates, also, the different problematics and questions that the theory poses, and shows the accusations and the criticism which it faces. The overall aim is then to try to give a clear picture of the theory.

Keywords:

Multiculturalism Theory, Cultural Diversity, Cultural Rights, Cultural Minorities, Cultural Integration.

* **يوبا إشر**

. مقدمة:

تعتبر نظرية التعدّدية الثقافية –التي تشغل مساحة كبيرة من تفكير الأكاديميين والمختصين في هذا المجال بالإضافة إلى السياسيين– واحدة من النظريات التي تثير أكثر الجدالات والنقاشات السياسية داخل الدول–القومية بشكل خاص والمجتمع الدولي عموماً منذ عقود مضت، والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بإشكالية الأمن القومي للدولة في أبعاده المختلفة وبعد الأمن المجتمعي في جانبه الخاص بالأمن الثقافي الهويّاتي على وجه الخصوص. ويعود ذلك لإعتبارات وأسباب مختلفة ومتعدّدة مرتبطة أساسا بالمفهوم العام للنظرية ومفاهيمها المتفرعة عنها، المتّصلة بها والتي تحمل في مضامينها الكثير من المغالطات، التناقضات، الغموض وعدم التحديد هذا في المستوى الأول. وفي المستوى الثاني بسبب مشكلات التطبيق التي تعرقل مسارها.

سنحاول في هذه الورقة البحثية –كما أسلفنا في المخلص– التطرق إلى المفهوم العام لهذه النظرية ومختلف المفاهيم ذات الصلة إلى جانب مشكلات التطبيق وجعلها تحت المجهر حتى نكشف عنها ومنه تتشكل لدينا صورة واضحة عن النظرية.

إشكالية الدراسة:

تتمثل المشكلة هنا في كيفية شرح وتفسير هذه النظرية وذلك بمحاولة الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية: ما المقصود بالتعدّدية الثقافية؟ وما هي مختلف الطروحات التي تناولتها؟ وما هو مضمون هذه النظرية؟ وما الذي يهم كمسائل أو كمواضيع في إطارها؟ وما هي حدود هذه النظرية؟ بمعنى: الإشكالات والاستفهامات التي تطرحها؟

1. ظهور المصطلح وتطوّره:

للتعدّدية الثقافية تاريخ يمتدّ إلى حوالي نصف قرن مضى، إنّ هذا التاريخ فلسفي وسياسي وقانوني وموسساتي. وهو على عكس ذلك أقل تجذرا في الدراسات الاجتماعية. وعلى أيّ حال فهي عمل اختصاصي في نطاق علم الإجتماع والعلوم السياسية. وهي التي أثارت وما تزال الكثير من النقاشات والجدالات السياسية والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقضايا التي تعالجها. (ميشال فيفيوركا، 2018، ص. 101)

ظهر مصطلح التعدّدية الثقافية ومفهومها حديثا، ويحتل المفهوم موقعا مركزيا في جدال حاد حول مصير الدول–القومية في عالمنا المعاصر. ظهرت العبارة والجدال –في البداية– في أمريكا الشمالية خلال الستينيات من القرن الماضي. (دونيس كوش، 2007، ص. 185) أين استخدم المصطلح لأول مرّة في كندا عام 1965، باعتباره إقتراب لمعالجة التنوّع الثقافي، وفي عام 1971، تمّ تبنيه رسميا كسياسة عامة فيها. (حنان أبو سكين، بوابة المنهل الالكترونية، ص. 1) كندا التي إختارت رسميا إنتهاج سياسة سُمّيت بـ: **(سياسة التعدّدية الثقافية)** وذلك لمعالجة مطالب الأقلية الكيبيكية ومجموعات الأقليات الأخرى الأصلية أو الوافدة بفعل الهجرة، (دونيس كوش، ص. 185) ما شكل أساسا لتمرير **(قانون التعدّدية الثقافية)** عام 1988. (حنان أبو سكين، ص. 1) وقد اتبعت النهج ذاته أستراليا التي أعلنت نفسها رسميا

متعدّدة الثقافة منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين. الأمر نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في ادارتها لقضايا ومسائل التنوّع الثقافي، والتي كثّفت من السياسات ذات الوجهة الثقافية التعدّدية. (دونيس كوش، ص. 185) ليأتي الدور بعدها على بريطانيا عام 1998 التي أنشأت (مفوضية مستقبل بريطانيا المتعدّدة الأعراق) من قبل (أمانة رانيميد) والتي كرّست هدفها لقضية تطوير (العدالة العنصرية) واقتراح الطرق (لجعل بريطانيا مجتمعا متعدّد الثقافات واثقا مطمئنا لتنوّعه الغني). وتقرير المفوضية (مستقبل بريطانيا المتعدّدة الأعراق) المعروف أيضا باسم –باريك– على اسم رئيس المفوضية –بيكو باريك–، اشتهر لأنه ذكر أنّ بريطانيا هي: **(جماعة من المواطنين وجماعة جماعات معا، وهي مجتمع ليبرالي ومتعدّد الثقافات على السواء، ويحتاج إلى المصالحة بين مطالبهم المتصارعة أحيانا).** (طوني بينيت وآخرون، 2010، ص. 197)

ما يجدر التنبيه إليه هو أنّ المصطلح لم يبرز في الجدالات والنقاشات السياسية إلّا في تسعينيات القرن المنصرم، كما لم تشهد (الحقوق الثقافية) التي تمثل واحدة من المفاهيم الرئيسية التي يتأسس عليها مفهوم التعدّدية الثقافية اهتماما واسعا في المواثيق الدولية والإقليمية إلّا مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. (حنان أبو سكين، ص. 1)

2. من التنوّع الثقافي إلى التعدّدية الثقافية:

ليس التنوّع الثقافي بظاهرة جديدة، فهو موجودٌ منذ القدم وهو من مميّزات الحياة البشرية. فالعالم يتألف من ثقافات وهويات مختلفة، ومتعدّدة، تتخذ أشكالا متنوّعة ومتباينة عبر الزمان والمكان وهي في تطوّر وتحوّل مستمر، حيث يزداد تنوّع المجتمعات الإنسانية يوما بعد يوم، (بيشروه علي محمد أمين، 2014، ص. 28) وتلك هي طبيعة الثقافة كونها ديناميكية وتطوّرية متحوّلة، لذا وجب في عالمنا اليوم وداخل الدول القومية المختلفة إيجاد سبل وآليات لإدارة هذه الظاهرة التي أصبحت أكبر هاجس للأنظمة السياسية القائمة التي تسعى جاهدة للسيطرة على مختلف المعضلات الأمنية التي تطرحها والتي تشكل أكبر التحدّيات والتهديدات لمجال أمنها القومي في مختلف جوانبه.

التنوّع الثقافي إذن حقيقة طبيعية إنسانية في كل أنحاء العالم وتعرفه كل المجتمعات وذلك بسبب التمايز والاختلاف بين البشر في هويّاتهم الثقافية من معتقدات ولغات وأعراق ... وغيرها. والتنوّع الثقافي ليس بمشكلة، ولكن المشكلة تكمن في طريقة التعامل مع تلك الظاهرة. (بيشروه علي محمد أمين، ص. 47) إنّ التنوّع الثقافي يُشكل حالة طبيعية عادية وظاهرة إنسانية سوسيو–ثقافية إيجابية وصحية في المجتمعات التي تحترم الهويّات والثقافات المختلفة وتتقبل الآخرين المختلفين بخصوصياتهم ومميزاتهم الثقافية في إطار الدولة الواحدة. غير أنّ التنوّع الثقافي يشكل تهديداً كبيراً على الدولة–القومية التي لا تحترم مثل ذلك التنوّع الثقافي المتواجد داخلها وتتعامل معه بسياسات قسرية واقصائية بمحاولتها فرض منطقها الثقافي الخاص.

ويُشير التنوّع الثقافي كمفهوم –في أبسط تعريف له– إلى إتسام المجتمعات الإنسانية بميزة التنوّع والاختلاف الثقافي والذي يعتبر حالة طبيعية سوسيو–ثقافية لصيقة بالوجود الإنساني. (زراري حبيبة، 2014، ص. 2) يقوم الحق فيه على فكرة رئيسية مفادها المساواة والعدالة بين الثقافات وحقها في الإختلاف داخل المجتمع الواحد. (زراري حبيبة، ص. 2) ومن ذلك ننتقل إلى ما يُعرف اليوم بالتعدّدية الثقافية والتي يمثل الإقرار والاعتراف بها، الوسيلة التي تنظم العلاقات بين التنوّعات الثقافية داخل المجتمع الواحد. (بيشروه علي محمد أمين، ص. 47)

ليس بالضرورة أن يكون التنوّع الثقافي إيجابيا دائما، بل له سلبيات أيضا –كثيرا ما تطغى خاصة في مجتمعات اليوم– والتي تصل إلى حالات الحروب والنزاعات بسبب عدم القدرة على التكيّف مع المشكلات التي تطرحها الظاهرة، إذ تزيد من الخيارات المتاحة في المجتمع حيث ترتفع نسبة الحساسيات ومنها الصدامات بين المجموعات الثقافية المكوّنة له بإختلاف أشكالها، لذلك فللتنوّع الثقافي وجهين؛ **إيجابي وسلبي** –كما سبق وأن وضحناه– ... فعلى سبيل المثال قد يكون الاختلاف في العقيدة أو العادات والتقاليد عاملا يؤدي إلى زيادة الهوة بين المجموعات الثقافية المختلفة داخل المجتمع الأمر الذي يتسبب في خلق الخلافات والصدامات بينها، (بيشروه علي محمد أمين، ص–ص. 54–55) تصل في حالات كثيرة إلى مستوى الحروب إن لم يتم التعامل معها بسياسات عقلانية رشيدة. وفيه من النماذج ما يكفي خاصة في البلدان العربية والأفريقية التي هي بمثابة أحسن التجارب للوقوف على ذلك.

وللتنوّع الثقافي أشكال ومظاهر مختلفة، منها التنوّع العرقي والديني والطائفي واللغوي ... وغيرها. وتختلف هذه الأشكال والمظاهر من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى وكل هذا على أساس الظروف التاريخية (السوسيو–ثقافية بالخصوص) لنشأة كل دولة أو مجتمع وتطوّرهما. (بيشروه علي محمد أمين، ص. 55)

3. تعريفات التعدّدية الثقافية: (ما هي التعدّدية الثقافية؟)

يعرّف الباحث –حسـن عبيد– التعدّدية الثقافية بأنها: **(نظرية تُفضـي إلى الوعي بالذات الجماعية، بحيث تسـتند إلى فكرة اقتسام السلطة في مجتمعٍ ما بين الجماعات الثقافية متعدّدة الهويّات على أساس العدالة والمساواة والاعتراف رسـميا بالهويّات المتمايزة، ومن ثم التعاون معها ودعم تمايزها بدمجها بآليات معيّنة بما ينسـجم وطبيعة النسـيج المجتمعي والمرجعيات الفكرية له، التي يمكن أن تصوغ طريقة بعث الأقليات والجماعات المتمايزة هوياتيا.)**. (حسن عبيد وآخرون، ص. 770)

وعرّفها –حسام الدين علي مجيد– بأنها: **(نظرية وسياسة في التعامل مع التنوّع الثقافي، بحيث تستند إلى فكرة إقتسام السلطة ما بين الجماعات الثقافية في مجتمع ما، وعلى أساس المساواة والعدالة بين الثقافتين، والاعتراف رسميا بأنّ تلك الجماعة متمايزة ثقافيا، ومن ثمة تطبيق ذلك عمليا من خلال سياسات معيّنة تميل إلى مساعدة تلك الجماعات والتعزيز من تمايز كلّ منها ثقافيا.)**. (حسام الدين علي مجيد، ص. 13)

إنّ مفهوم التعدّدية الثقافية ذو معان وتعريفات عدّة، وذلك بحكم تنوّع مجالاتها وأشكالها، فضلا عن تعدّد زوايا النظر إليها. ويمكن توزيع تلك التعريفات حسب –حسام الدين علي مجيد– على ثلاث زوايا رئيسة:

التعريف الأول يذهب إلى أنّ التعدّدية الثقافية أيديولوجيا؛ والذي يعني الإعتراف الرسمي بالتباينات والإختلافات الثقافية على أساس كوننا نعيش في عالم يتميّز بتناقضات جوهرية ما بين ثقافات مجسّدة لقيم ومعتقدات وحقائق غاية في التباين .. غير أنها تتميّز بكونها مؤثرة وفعالة ضمن نطاق بيئتها (نطاق الدولة القومية). وتبعا لذلك، لا تقتضي العدالة الإجتماعية أن يعامل الأفراد أنهم متساوون سياسيا وحسب، بل التعامل أيضا مع معتقداتهم الثقافية على أنها معتقدات صائبة غير متساوية، وأن تتّم مأسستها في المجال العام.(حسام الدين علي مجيد، ص–ص. 43–44)

التعريف الثاني فيرى التعدّدية الثقافية كتجربة حياة؛ أي العيش في مجتمع أقل إنعزالية وضيقا في الأفق، وأقل تجانسا، وأكثر حيوية وتنوّعا. فهي بعبارة أوضح –حسب هذا الرأي– تجربة العيش في مجتمع تعدّدي، متنوّع في تكويناته ثقافيا واجتماعيا، بحيث يغدو الموقف من كل الثقافات موقفا متفتّحا وايجابيا، أو على الأقل يشتمل على احترام الناس وايلائهم التقدير والاهتمام من خلال الاعتراف بحقوقهم في اختيار طريقة الحياة التي يريدون عيشها. (حسام الدين علي مجيد، ص. 44)

ويعني ذلك أنّ مفهوم التعدّدية الثقافية يُستخدم للتعبير عن التنوّع الثقافي للمجتمع، ويُراد به التعايش داخل نطاق المجتمع السياسي ما بين الجماعات المتباينة والمختلفة دينيا واثنيا أو عرقيا وغيرها، التي يرى أعضاؤها تباياناتهم الثقافية عن غيرهم من زاوية كونها تشكل عناصر رئيسية في هويّتهم. (حسام الدين علي مجيد، ص. 45)

في حين ينظر التعريف الثالث للتعدّدية الثقافية كسياسة عامة؛ أي أنّ التعدّدية الثقافية هي سياسة مَعنِية بتلبية إحتياجات الجماعات الثقافية في المجالات الإجتماعية باختلافها؛ السياسية، والاقتصادية، والثقافية ... وغيرها وبالتالي تكون التعدّدية الثقافية ضمن هذا السياق بمثابة **(مجموعة من السياسات التي تصاغ تحديدا من أجل مساعدة الأقليات الثقافية ماديا وثقافيا.)**. (حسام الدين علي مجيد، ص–. 45–46)

مما تقدّم نفهم أنّ مصطلح التعدّدية الثقافية يعتمد على ثلاثة معان مختلفة:

1. كأيديولوجيا تهدف إلى شرعنة التنوّع الثقافي في التركيبة العامة لمجتمع أو دولة ما؛
2. كوصف لحالة التنوّع الثقافي في مجتمع ما باعتبارها حالة طبيعية؛
3. وكسياسة أو كسياسات عامة تعتمدها الدول القومية في إدارة ظاهرة التنوّع الثقافي داخلها أي بمعنى اعتبار التعدّدية الثقافية أنها الإستجابة السياسية للتنوّع الثقافي المتواجد أو الناشئ في دولة أو مجتمع ما. (علي راتانسي، 2013، ص. 21)

ليس المشكل، في إطار التعدّدية الثقافية، مشكلا ثقافيا هويّاتيا فحسب وذلك برأي –حسام الدين علي مجيد– وإنما يمكن أن يكون –وفي أغلب الأحيان وهو كذلك– إقتصادي، أو إجتماعي، أو سياسي أيضا أو كلّها مجتمعة. فعامل التباينات الثقافية داخل الدولة الواحدة كثيرا ما يكون العامل الجوهري في إثارة الثقافات المتنوعّة داخلها –ولكن ليس وحده–، فهو الذي يدعو مركز الدولة–الأمة إلى السيطرة على أطرافه، وكذلك هو العامل عينه الذي يُثير عادة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما بين الأكثرية المهيمنة والأقليات المتباينة عنها مثلا (كمثال) لأنه يمكن أن يكون عكس ذلك بمعنى أقلية مهيمنة على حساب الأغلبية المُهيمَن عليها. بحيث إنّ عملية السيطرة تلك تستهدف الهويّة الثقافية لكل أقلية على حدى، وليس مجرد ترسيخ الهيمنة الإقتصادية والسياسية للأكثرية على الدولة، مما يدفع إستمرارية هذه العملية إلى استمرارية انبعاث الهويّات الثقافية للأقليات. (حسام الدين علي مجيد، ص. 39)

تشير –حنان أبو سكين– مؤكّدة أنّ مفهوم التعدّدية الثقافية لا يستخدم فقط لوصف تعدّدية المجتمعات نتيجة لحركة الهجرة واللاجئين والتكوين المتنوّع للشعب، ولكنه يشير أيضا إلى المشروع السياسي للتعامل مع مثل هذه التعدّدية. فكثيرا ما تقتصر –حسبها–المناقشات حول التعدّدية الثقافية على مسائل الاعتراف الثقافي دون سواها، ولكن إزالة الحواجز أمام الأقليات للمشاركة الكاملة في جميع مجالات الحياة الإجتماعية أمر ضروري أيضا. (حنان أبو سكين، ص. 2)

يمكن أن نفهم التعدّدية الثقافية إذا بأبسط المفاهيم بأنها: **(العيش المشترك بين مجموعات إنسانية ذات مرجعيات ثقافية متنوّعة ومختلفة حسب الدين والطائفة والعرق واللغة ... وغيرها التي تفرز تنوّعا من الإختلافات والتباينات الثقافية ومستويات مختلفة من الخطاب الثقافي والاجتماعي داخل الدولة القومية الواحدة. وهي التي تركّز كذلك على أوجه العدالة والمساواة من عدمها بين الأغلبيات والأقليات الثقافية من خلال السياسة العامة (سياسات الهويّة كما تسمى) المعتمدة من طرف الدولة في إطار إدارتها لظاهرة التنوّع الثقافي داخلها في جميع مجالات الحياة الإجتماعية.).**

الفكرة الرئيسية التي يمكن أن نستخلصها من مختلف التعاريف المقدمة أعلاه للتعدّدية الثقافية أنّها عامة، سطحية، غامضة وغير واضحة المعالم من حيث مضامينها هي والمفاهيم المتفرعة عنها المتصلة بها، ما يخلق لقضايا ومشكلات مختلفة ومتعدّدة بالنسبة للدولة القومية في كيفية تعاملها مع المعضلات الأمنية التي يمكن أن تطرحها مثل تلك المفاهيم والتي يمكن أن تصل إلى حد المساس بوحدتها واستقرارها. وهذا ما سنناقشه وبالتفصيل فيه فيما تبقى من العناصر التي تحتويها هذه الدراسة.

4. أشكال التعدّدية الثقافية وأنواعها:

تثار التعدّدية الثقافية بأشكال وأنواع مختلفة ومتعدّدة ومظاهر متنوّعة، (طوني بينيت وآخرون، ص. 197) فهي التي تختلف من مجتمع لآخر ومن دولة لآخرى وكل هذا على أساس أصل نشأة هذه الدول والمجتمعات وتطوّرها وطبيعة التنوّع الثقافي داخلها وسياسات إدارته. (بيشروه علي محمد أمين، ص. 55)

ومن ذلك يمكننا اعتماد هذا التصنيف الأول الثلاثي لأشكال التعدّدية الثقافية ومظاهرها المختلفة وهو الأكثر شيوعا وانتشارا يميّز في إطارها بين ثلاثة أنواع من الأقليات والتي تتمثل في:

أولاً- الأقليات الأصلية: وهي تلك الأقليات الأصلية المتواجدة التي يتكون منها المجتمع المتنوّع ثقافيا؛ عرقيا، إثنيا، دينيا، لغويا ... وغيرها في إطار كيان الدولة القومية. (زراري حبيبة، ص. 4) وهي من الأنواع التي تمّ التأكيد عليها صراحة في الإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوّع الثقافي. وهي أقليات ذات صلة أيضا بالتحوّل العام صوب التعدّدية الثقافية، ومن أمثلة هذه الأقليات نجد تلك الشعوب الأصلية مثل: الماروي في نيوزلندا، والإنويت والأمم الأولى في كندا، والسكان الأصليين في أستراليا، والأمم الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، والكاتالونيين والباسكيين في إسبانيا، والفلمنكيين في بلجيكا، والأمازيغ في بلدان شمال أفريقيا ... وغيرها من الأقليات الأصلية المتواجدة في العديد من دول العالم. (علي راتانسي، ص. 22)

ثانياً- الأقليات الوافدة: والمتمثلة في الأقليات الوافدة من المهاجرين بأشكالها المختلفة. (زراري حبيبة، ص. 4) وكما يدلّ عليها اسمها هي عكس الأقليات الأصلية حيث أنها وافدةٌ أتت عن طريق ظاهرة الهجرة. ومن الأمثلة عنها؛ جماعات الأتراك في ألمانيا، والجنوب آسيويين والكاريبيين الأفارقة في المملكة المتحدة -إضافةً إلى ما يطلق عليها (أقليةٌ قوميةٌ دون مستوى الدولة) مثل سكان مقاطعة كيبيك، أو الكنديين الفرنسيين، وكذلك الأمريكيون الأفارقة، وهم ليسوا أقليةً قوميةً دون مستوى الدولة، وإنما فئةٌ سكانيةٌ متفرقةٌ تتسم بصبغةٍ عرقيةٍ عاصرت بالفعل مولد الدولة القومية الأمريكية، ولذا فأصولها تختلف إلى حدٍ بعيدٍ عن المهاجرين إلى أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية، والأفارقة في فرنسا، هولندا، بلجيكا وغيرها من دول أوروبا الغربية. (علي راتانسي، ص-ص. 21-22)

تطرح الأقليات الأصلية والأقليات الوافدة، كلاهما، للكثير من القضايا والمسائل المعقّدة والشائكة في إطار التعدّدية الثقافية، تختلف باختلاف طبيعتها والبيئة المجتمعية التي تتواجد فيها، وكثيرا ما تقود إلى فرض للكثير من النماذج والتجارب التي قد تتشابه مع بعضها في بعض الجزئيات لكنها تختلف اختلافا كبيرا في الكثير من الأمور الأخرى والأمثلة متعدّدة على ذلك. فليس من السهل مثلا، بالنسبة للتجربة الكندية، التمييز في الحال بين الهنود الحمر وسكان الكيبيك والفئات المهاجرة قديما التي شاركت في صياغة تاريخ كندا، مثل الأوكرانيين، وكذلك أولئك الذين هاجروا مؤخرا، وحتى الذين هم الآن في طور الهجرة، مثل الهايتيين كما يشرح -ميشال فيفيوركا-. والذي يرى أنّ الهنود الحمر أيًّا كانت التسمية التي تطلق عليهم، لا يطمحون بالضرورة إلى المشاركة في علاج تعدّدي-ثقافي، يدخلهم في مجتمع يرون أنه دمّرهم، وبعضهم يطلب، على نحو مغاير جدا، العيش في عزلة، بصورة مستقلة، مع أنظمتهم الخاصة -مثل هذا الموقف -حسبه- موجود في بقاع العالم كلّها- مثلاً لدى الأبورجين سكان أستراليا الأصليين أو عند بعض مجتمعات الهنود الحمر في أمريكا اللاتينية. ويتابع شرحه بالإشارة، أنّ الكبيكيين بالنسبة لجزء مهم منهم، يريدون الاستقلال الوطني، ومن

دون الذهاب بالضرورة إلى هناك، يُبرز كثيرون هوية وطنية لا ترتاح لأيّ تعدّدية ثقافية. إنهم يرفضون، إضافة إلى ذلك، الإعتراف بهذه التعدّدية الثقافية في فضائهم الخاص: حيث أنّ البعض فيهم يرى فيها اختراعا أنجلوفونيا يهدف إلى إضعاف مواقفهم. (ميشال فيفيوركا، ص. 104)

ثالثا- الأقليات المستبعدة ثقافيا: جميع الفئات أو الجماعات التي تعاني من **الإستبعاد الثقافي** بكلّ أشكاله على أسس ثقافية. (زراري حبيبة، ص. 4) وتحت هذا النوع الثالث تُدرج الأقليات الأصلية والأقليات الوافدة وغيرها من الأقليات المستبعدة ثقافيا كلّها مجتمعة. وتقارب الأمم المتحدة مفهوم الاستبعاد بأنه حالة تعيشها (الجماعات الخارجة عن نطاق المشاركة الرسمية: السياسية والاقتصادية والثقافية داخل أيّ مجتمع)، فهو بهذا المعنى حسب تصوّر الباحث (باقر سلمان النجار) يُقصد به (قَضْمُ) حق بعض أفراد المجتمع، في التمثيل السياسي الملائم، وفي التمتّع المتساوي بمنافع المجتمع وثرواته، وفي كبح حقهم في التعبير عن هويتهم الثقافية والدينية عموما. وهي تمثّل حالة من حالات غياب العدالة التي ينتج منها عدم المساواة، وسياسات معلنة ومستترة، تميّز بين أفراد المجتمع لأسباب تتعلق باختلاف الآخر في العرق أو الدين أو الطائفة أو الطبقة أو الثقافة أو الحالة الجهوية للأفراد: حضر أو ريف أو بدو ... وغيرها. (باقر سلمان النجار وآخرون، 2014، ص-ص. 56-57)

تُطرح هذه الأشكال التي يتضمنها هذا التصنيف الأول الثلاثي لإشكالات واستفهامات كثيرة في إطار مفهوم التعدّدية الثقافية وخاصة مفهوم الأقليات المستبعدة منها بسبب الغموض الذي يكتنفها لأنها وبكلّ بساطة غير معرّفة وغير محدّدة بالشكل اللّازم.

تصنيف ثانٍ للتعدّدية الثقافية يمكن اعتماده في هذا الإطار وهو الذي يُعتمد فيه على معيار طبيعة هذه التعدّدية وهنا يمكننا التمييز بين: التعدّدية العرقية والتعدّدية الدينية والتعدّدية اللغوية والتعدّدية الفكرية ... وغيرها من التعدّديات.

هناك تصنيف آخر للتعدّدية الثقافية يعتمد على معيار يميّز بين أشكالها على حسب السياسات المعتمدة من طرف الدولة وطبيعتها في التعامل مع القضايا والمسائل والمشكلات التي يطرحها المفهوم وحسب هذا التصنيف فالتعدّدية الثقافية، صيغ مختلفة، بعضها أكثر محافظة من بعض وبعضها أكثر تقدمية من بعض، كما أنّ بعضها أكثر تسلطا من بعض، هدفه، التعايش السلمي بين الجماعات .. وبعضها الآخر أكثر ديمقراطية يسعى إلى الإرتقاء بالمشاركة الإجتماعية والسياسية لكلّ الأقليات. (دونيس كوش، ص. 186) وفي هذا الإطار نشير إلى مختلف النماذج عبر العالم فيما تعلّق بسياسات التعدّدية الثقافية التي ليست بواحدة وإنما هي متعدّدة تختلف من دولة لأخرى حسب طريقة كلّ دولة في تعاملها وإدارتها لقضايا ومسائل التنوّع الثقافي المطروحة فيها. وهو ما يوضحه -ميشال فيفيوركا- بتأكيده أنّ التعدّدية الثقافية والنقاش العام الذي تثيره ليسا بصورة واحدة من مجتمع لآخر، فهناك -حسب رأيه- فروقا كبيرة -على سبيل المثال-، تميّز الدول الأوروبية من الهند ومن عدد من الدول التي بُنيت من خلال الهجرة التي حدثت مؤخرا، نحو أميركا الشمالية وأستراليا وزيلندا الجديدة ... وغيرها من النماذج. (ميشال فيفيوركا، ص. 102)

5. الهدف من فكرة التعدّدية الثقافية:

تعمل نظرية التعدّدية الثقافية والتي هي محلّ اهتمام الباحثين والمتخصصين في مختلف المجالات المعرفية ومنها مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية في تفرعاته على إحداث التغيير في الأساس الفكري للدولة–الأمة عبر جعلها انعكاسا لتنوّع مكوّناتها الثقافية. (حسام الدين علي مجيد، ص. 38)

وتتمثل الغاية من سياسة التعدّدية الثقافية برأي –دونيس كوش– في الارتقاء بتساوي المعاملة تجاه مختلف المجموعات الثقافية المكوّنة للأمة، تلك التي يعترف بها .. ويمكن أن يتمثل ذلك –حسبه–، في مستوى أول، في دعم شرعية التعبير الثقافي والسياسي لدى هذه المجموعات. ويمكن أن يبلغ ذلك، في مستوى ثانٍ، وضع برامج (معاملة تفضيلية) أو (تمييز إيجابي) كما يسمّيها تسعى بإدراك المساواة لكلّ المجموعات وتسعى إلى إصلاح آثار أوضاع التمييز السلبي المباشرة أو غير المباشرة والتعويض عنها. (دونيس كوش، ص. 185)

بعبارة أخرى، فإنّ الهدف من التعدّدية الثقافية برأي –حسام الدين علي مجيد– (والذي لا يختلف في مضمونه عن الرأي الذي سبق) يتمثل بتشكيل مجتمع تكون فيه كافة الجماعات العرقية والإثنية والقومية قادرة على أن تكون جزءا لا ينفصم عن المجتمع بصورة متساوية، دون الحاجة إلى قيامها بالتخلي عن خصائصها وهويّتها المتمايزة، مما يستوجب تمكين الكل والمساواة بينهم في جميع مجالات الحياة الاجتماعية في المجتمع المتنوّع الثقافات، بدلا من هيمنة جماعة ثقافية بعينها على كلّ المجالات، وأن يتمّ الإقرار بقيمة وتمايز كلّ جماعة منتمية إلى هذا المجتمع. (حسام الدين علي مجيد، ص–ص. 43–44)

6. التعدّدية الثقافية في مواجهة نظرية القومية ودولة واستفاليا:

تركّز نظرية التعدّدية الثقافية على موضوع الدولة، من حيث أنها تُولي إهتماماتها تحديدا لكيفية التعامل مع التنوّع الثقافي داخل الدولة الواحدة، وطبيعة علاقة الدولة بمكوّناتها الثقافية. (حسام الدين علي مجيد، ص. 44)

إنّ القضية الرئيسية التي تجمع بين الدولة والتعدّدية الثقافية هي كيفية التعامل مع التنوّع الثقافي؟

يبدأ –حسام الدين علي مجيد– دراسته بطرحه لسؤال إشكالي يدخل في صلب موضوع الدولة –الأمة وتحدّي التنوّع الثقافي بقوله: "**لعلّ من جملة القضايا التي ما تزال تثير القرائح والتفكير السياسي هي قضية كون الدولة واحدة، والواقع المجتمعي متنوّعا ثقافيا؛ فهل من الواجب جعل هذا الواقع انعكاسا لوحدة الدولة أم جعل الدولة انعكاسا للتنوّع الثقافي؟**"

ويكمل شرحه بعرضه لثلاثة إتجاهات تحاول كلها الإجابة على الإشكالية المطروحة حسب رؤى وتصورات كل إتجاه وهي كالتالي:

الإتجاه الأول– يشدّد الآخذون بهذا الاتجاه على أهمية تطابق أحادية الدولة ووحدتها مع الأحادية الثقافية للمجتمع، وذلك بغية الحفاظ على استمرارية تماسك الدولة والحؤول دون تشظيها؛ (حسام الدين علي مجيد، ص. 37)

الإتجاه الثاني– بينما يؤكّد دعاة الاتجاه الثاني على أهمية تنوّع المكوّنات الثقافية للمجتمع باعتبارها ذات حقٍّ جوهريٍ في نيل استقلالها التام. (حسام الدين علي مجيد، ص 37) إنهم هم الذين يرون في التعدّدية الثقافية التي نشأت وتطوّرت في الغرب، أنها ليست مقتصرةً على قضية الإعتراف الرمزي أو سياسة الهويّة تجاه الأقليات، بل إنها تتعامل أيضا مع قضية السلطة وتوزيع الموارد. وهو ما يتضح من منظورها في التعامل مع الأقليات القومية والسكان الأصليين، إذ تشدّد التعدّدية الثقافية –حسبهم– على وجوب قيام الدولة بإعادة هيكلة بنيانها، وذلك بخلق وحدات سياسية جديدة تمكّن الأقليات من ممارسة استقلالها الذاتي؛ (حسام الدين علي مجيد، ص. 187)

الإتجاه الثالث– وبين هذا الاتجاه وذاك، يحاول إتجاه ثالثٌ صياغة نظريةٍ معاصرةٍ تنتهج نهجاً وسطاً للتوفيق بين كِلا الاتجاهين، من خلال التركيز على فكرة كون وحدة الدولة لا تقتضي أحادية ثقافة المجتمع، وأنّ التنوّع الثقافي لا يُفضي عادة إلى تشظية الدولة وتفكّكها. وتعرف هذه النظرية بتسمية **(نظرية التعدّدية الثقافية)**. (حسام الدين علي مجيد، ص. 38)

7. سياسات الإندماج في إطار التعدّدية الثقافية:

يُقصد بالإندماج حسب –حسام الدين علي مجيد–: (تضمين الفئات والجماعات الأقل حظا، من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، في العمليات السياسية والاقتصادية، بغرض تحسين أوضاعهم الإجتماعية والاقتصادية، ومن ثم انتفاء الفوراق وحالات التمييز التي تقع عليهم، لأسباب تتعلّق إمّا بوضعهم السياسي أو الديني أو الثقافي. ويتم ذلك بإزالة العوائق التشريعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تمنع هؤلاء الأفراد من التمتّع بحقوق مواطنية غير منقوصة). (باقر سلمان النجار وآخرون، ص. 59)

كما عرّفه –باقر سلمان النجار– بأنه: (الدفع لبناء مجتمع متناغم سياسيا واجتماعيا، من حيث التطابق بين الدولة بوصفها كيانا سياسيا، والأمة بوصفها الموروث الحضاري والثقافي، الذي يعزز قيمة المواطنة في الدولة التي يتوحد فيها المتباينون ثقافيا في إطار وحدة إقليمية وبناء هوية جامعة (تعترف لهم بمميزاتهم وخصائصهم الثقافية) والهدف من الإندماج الإجتماعي هو السعي لفكّ التناقض بين الأمة المتجانسة والواقع المتعدّد). (حسن عبيد وآخرون، ص–ص. 769–770)

وبرزت سياسيات الإندماج أو التضمين في مواجهة الإستبعاد (حيث أنه لا يكون فيه عادة حديث عن الإندماح إلّا ويُقدّم كنقيض للإقصاء أو الإستبعاد). لذا، فإنّ سياسات الإندماج الإقتصادي والاجتماعي والسياسي، هي التي تنزع نحو تحقيق قدر من التوازن في علاقات القوة بين المكوّنات الإجتماعية المختلفة، وهي مداخل مهمة في تحقيق الإندماج للجماعات الأقل حظا في مركّب القوة القائم. (باقر سلمان النجار وآخرون، ص–ص. 57–58)

يقدم (ألكسندر) ثلاثة مداخل لتحقيق الاندماج، وهي: **الاستيعاب** (Assimilation)، و**التشريط الإثني** (Ethnic Hyphenation)، و**التعدّدية الثقافية** (Multiculturalism). وفي ما يلي شرح لكل مدخل على حدى:

- **<u>الاستيعاب:</u>** يُقصد بالاستيعاب القدرة على تحييد المميّزات والخصائص الثقافية؛ العرقية أو الدينية أو اللغوية ... وغيرها، كشرط للانضمام إلى المجال العام للدولة. وخيار الاستيعابية هذا هو الذي يحصر التعبير عن الإختلافات الثقافية في الدائرة الخاصة للدولة فقط.

يعتقد –كولين– والذي يدعم فكرة الإستيعابية أنّ: **(تحقيق الإنسجام والتطابق في المجتمع لا يعني أن تكون هناك وحدة وتطابقا في الصفات الإثنية، بل يعني إذا ما قدّر له أن يتحقق أصلا، وجوب التطابق في المصالح والاهتمامات الإجتماعية والتاريخية، بحيث يتم ذلك من خلال إكراه مجموع السكان الأمريكيين، بمختلف أعراقهم، على إحداث قطيعة تامة مع ذكرياتهم وتجاربهم الموروثة عن الأجداد، والاستخدام الحصري للغة الانجليزية والتاريخ الانجليزي والأمريكي في المدارس وفي الحياة اليومية.).**

وحسب –حسام الدين علي مجيد– فإنّ مثل هذه النتيجة لا يمكن بلوغها، وذلك لأنّ الأمر الذي لا يقبل التغيير والتحويل في حياة الإنسان هو خاصيته الذاتية الجوهرية المتجسّدة في موروثه النفسي–الجسدي، إذ إنّ في مقدرة البشر تغيير ملابسهم وسياستهم وأزواجهم، وحتى دياناتهم وفلسفاتهم، لكنهم لا يستطيعون تغيير أجدادهم وماضيهم. (حسام الدين علي مجيد، ص. 142)

- **<u>التشريط الإثني:</u>** يُقصد بالتشريط الإثني إحترام الخصوصيات الثقافية من أجل الوصول إلى هويّة جماعية مشتركة في عملية تُعرف بالتهجين الإثني.
- **<u>التعدّدية الثقافية:</u>** تمثل التعدّدية الثقافية مذهبا إجتماعيا يميّز نفسه كبديل إيجابي عن سياسة الإندماج، يلتزم بسياسة الإقرار بحقوق المواطنين والهويّات الثقافية لجماعات الأقليات الثقافية باختلافها، بمعنى إثبات لقيمة التنوّع الثقافي. (طوني بينيت وآخرون ص–ص. 196–197) فلا ينظر للتعدّدية الثقافية بوصفها نموذجا للاندماج، وإنما ينظر إليها كوسيلة للحفاظ على التنوّع في إطار الوحدة. (باقر سلمان النجار وآخرون، ص–ص. 58–59) فهي التي تتعارض –مطلقا– مع الإستيعابية التي تحصر التعبير عن الإختلافات الثقافية في الدائرة الخاصة للدولة–القومية فقط –كما سبق وأشرنا لذلك–. (دونيس كوش، ص. 184)

8. الإنتقادات الموجّهة لنظرية التعدّية الثقافية:

رغم أنّ مفهوم التعدّدية الثقافية وما يرتبط بها من مفاهيم يحظى باهتمام وأهمية متزايدين في مختلف المجالات المعرفية؛ كمجال العلوم السياسية ومجال الدراسات الثقافية بشكل خاص، رغم ذلك يبقى المفهوم موضوع للنقد من قبل العديد من الباحثين والأكاديميين ورجال السياسة، بسبب ما ينطوي عليه من مخاطر وانحرافات مفاهيمية نظرية وأيديولوجية سياسية وحتى أمنية. (يسري مصطفى، 2013، ص. 1)

فنظرية التعدّدية الثقافية تتعرض للكثير من الإنتقادات والاتهامات خاصة مع تطوّر مواضيعها، ومن كلّ الإتجاهات والزوايا، كلّ حسب قناعاته ومواقفه وتوجّهاته، منها التي تصفها بالقصور والعجز نتيجة للغموض الكبير الذي يكتنف المفاهيم الرئيسية التي تتأسس عليها من حيث تعريفاتها، مضامينها والهدف منها هذا من جهة، ومن جهة ثانية بسبب عدم الوضوح في ضبط الطريقة الواجب إنتهاجها من طرف الدولة–القومية في كيفية تعاملها وادارتها لظاهرة التنوّع الثقافي داخلها من خلال سياسات الهويّة التي تعتمدها. ومن جهة ثالثة، بسبب ما يطرحه واقع التطبيق من مشكلات ومعضلات تجعل منها مستحيلة التحقّق والتجسيد. هذا ما أدّى بالبعض إلى حدّ التشكيك في جدواها بالأساس. (يسري مصطفى، ص. 1) وفي ما يلي عرض مفصّل لمختلف هذه الإنتقادات والاتهامات:

الإنتقاد (1)– أول الإنتقادات وأهمها الموجّهة للنظرية حسب الباحث –علي راتانسي– في كتابه: **التعدّدية الثقافية،** تتمثل في أنّ ما تتّسم به النقاشات العامة حول التعدّدية الثقافية في الآونة الأخيرة هو الإفتقار للوضوح فيما يتعلق بالمصطلحات الرئيسية المتصلة بها باختلافها، فتعريف التعدّدية الثقافية تعريفا مقبولا –حسبه– كان دائما أمرا صعب المنال، وظلّت البدائل المقترحة مثل: الإندماج أو الإستيعابية مبهمة هي الأخرى بدورها. (علي راتانسي، ص. 17) وهو ما يؤكّده –دونيس كوش– بالقول: **"تبقى التعدّدية الثقافية مفهوما خلافيا برغم رواجها الشائع، ففي حين أنّ المعنى الدقيق للكلمة ليس بواضحٍ قطعا، فإنها تشير على العموم إلى مآزق سياسة الإختلاف ومصاعبها."**. (طوني بينيت وآخرون، ص. 198)

الإنتقاد (2)– من الإنتقادات أيضا حسب –ميشال فيفيوركا– أنّ الخصوصيات الثقافية التي يمكن أن يُبنى عليها أيّ هيكل تعدّدي ثقافي تستلزم ثباتا ما، وكذلك إمكانية تحديدها من قبل القوة العامة بحيث يمكن تعريفها بقدر من الدقة يتعلّق بكل واحدة من تلك الخصوصيات. ويجد أنه ثمة هنا ضرورة لا تتّفق، إلّا قليلا جدا، مع الحقائق المجتمعية وواقعها التي تتواجد فيه. لأنّ الهويّات الثقافية، في مجال الممارسة –برأيه– مع كونها تطالب أحيانا بتقليد وماض واستمرارية تاريخية، هي في تطوّر مستمر فهي في حركة دائمة إذن هي متغيّرة ومتحوّلة وهذا ما يشكلّ عائقا أمام التعدّدية. (ميشال فيفيوركا، ص–ص. 108–109)

الإنتقاد (3)– من الإنتقادات أيضا أنّ التنوّع الثقافي في المجتمعات المتعدّدة الثقافات هو إنعكاس لواقعها أكثر مما هو رفض للادماج في إطار الثقافة القومية الواحدة وعملية التنميط أو التوحيد الثقافيين. لذلك فالادماج الثقافي لم يعدّ عاملا لتحقيق الإستقرار والتماسك الاجتماعيين، لأنّ للمفهوم الكثير التناقضات. الأمر الذي أدّى إلى إعادة النظر فيه وفي العديد من المفاهيم التي تقوم عليها نظرية التعدّدية الثقافية وإعادة تشكيلها على غرار الدولة–الأمة المرتبطة بمفهوم الثقافة الواحدة في إطار الإدماج الثقافي إلى الدولة المتعدّدة الثقافات التي يقع عليها مهمة التوفيق بين إحترام الحق في التنوّع الثقافي وضمان الوحدة السياسية. (زراري حبيبة، ص. 3)

الإنتقاد (4)- إتهمت التعدّدية الثقافية، بما هي نمط في إدارة التنوّع الثقافي، بأنها تؤدي إلى نوع من تشييء الثقافات عبر التشجيع على الحفاظ عليها، متصوّرة على أنها كيانات مستقرة إلى هذا الحد أو ذاك، وكأنها متطابقة، في الغالب كما في حالة المهاجرين، مع ثقافات الأصل، وأنها تنتهي، بذاك، إلى الإبقاء المصطنع على المجموعات الثقافية. (دونيس كوش، ص-ص. 185-186)

الإنتقاد (5)- من الإنتقادات أيضا أنه في إطار التعدّدية الثقافية وعند البحث في موضوع الحقوق الثقافية للفرد والجماعة كلاهما يُطرح نقاش وجدال حاد يتمثل في جدلية العالمي والمحلي بمعنى هذه الحقوق الثقافية بين العالمية والخصوصية. لأنه وفي كثير من الحالات نجد أنّ من تلك الحقوق الثقافية ما يتنافى والخصوصيات المحلية للمجتمعات حسب طبيعتها، أين يصل الحال إلى حد المساس بمقومات ومرتكزات هويّتها الثقافية. ليس هذا وفقط فيما يخص موضوع الحقوق الثقافية وإنما نجد أيضا أنّ المفهوم نفسه محلّ إنتقاد لعدم توفّر معنى دقيق له، لأنّ كلّ ما قدّم له من تعريفات ومعانٍ بقيت عامة وغامضة وتفتقر للوضوح هذا ما أدى بـ: -ميشال فيفيوركا- بالمناداة إلى إلزامية البحث عن معنى دقيق للحقوق الثقافية في إطار المفهوم العام للتعدّدية الثقافية بقوله: **(إنه يجب إعطاء معنى دقيق لفكرة الحقوق الثقافية.)**. (ميشال فيفيوركا، ص. 112)

الإنتقاد (6)- ثمة من يرى أنّ المغالاة في الحديث عن الحقوق الثقافية للجماعات والهويّات المختلفة في إطار التعدّدية الثقافية قد يؤدي، في ظل سياسات الهويّة الراهنة، إلى الإنتقاص من الحقوق الفردية في المجتمعات الحديثة والتي يشكل الفرد المواطن فيها حجر الزاوية .. فهناك تناقضات ومخاطر لا يمكن تجاهلها، ولعلّ أبرزها التوظيف السياسي والأيديولوجي للثقافة تحت مسمى: (الخصوصية الثقافية). (يسري مصطفى، ص. 2)

الإنتقاد (7)- مفهوم الأقليات الثقافية يطرح هو الآخر للكثير من الإشكالات والاستفهامات لعدم تحديد المعنى منه وضبط أشكاله بالشكل اللّازم. ذلك أنّ التقسيم لأشكال وأنواع التعدّدية الثقافية ومن خلال التصنيف الأول الثلاثي المعتمد المتمثل في: الأقليات الأصلية، الأقليات الوافدة، وآخرها الأقليات المستبعدة ثقافيا يخلق للعديد من المشكلات والقضايا بالنسبة للدولة-القومية في عمليات إدارة ظاهرة التنوّع الثقافي داخلها لعدم تحديد مفهومه وطبيعة هذه الجماعات الواجب حمايتها وتأمينها ثقافيا وبالتحديد ما خصّ هذا المفهوم الفرعي المتمثل في الأقليات المستبعدة ثقافيا.

الإنتقاد (8)- إنّ فكرة الإدماج في إطار سياسات التعدّدية الثقافية التي تحاول أن تتبنّاها الدول لجزء من مكوّناتها الإثنية أو أقلّياتها أو لها كلّها، والنماذج متعدّدة في ذلك كما في الحالة العراقية أو المصرية أو السورية أو اللبنانية ... وغيرها، لم تقدّ أبدا إلى تطوير عمليات الدولة وعلاقتها بمجتمعها أو إلى إدماج إثنياتها أو أقلّياتها كلّها أو جزء منها ضمن الأطر المؤسساتية للدولة. بل أنها نزلت بتلك المجتمعات إلى مكوّناتها الأولى: كالقبيلة والطائفة والعشيرة والجماعة، كما في الحالتين العراقية واللبنانية من خلال نظام المحاصصة المعمول به هناك، والذي جمّد العملية السياسية التي تطرح حلولا

للمشاكل القائمة، وحوّل الدولة إلى مؤسسة إدارية أو شركة مَعنيةٍ بإدارة المجتمع، يكون فيها لأفراده حصصا (أسهما) تختلف نسبتها بين جماعة وأخرى. (باقر سلمان النجار وآخرون، ص. 52)

الإنتقاد (9)- إتهمت التعدّدية الثقافية على إضفاء الصبغة العرقية أو الإثنية على العلاقات الاجتماعية، (علي راتانسي، ص. 19) وذلك بتصور المجتمع على أنه تجمع لجماعات عرقية أو إثنية. (دونيس كوش، ص-ص. 185-186)

الإنتقاد (10)- إتهمت بالتشجيع الخفي للأفراد على تعريف أنفسهم بالانتماء الأصلي إلى هذه أو تلك القناعات في إطار مجموعة ثقافية ما غير معترفين بانتمائهم إلى كيان الدولة أو متجاوزين ذلك. (دونيس كوش، ص-ص 185-186)

الإنتقاد (11)- وهي من الإنتقادات الأكثر حدة حسب -دونيس كوش- والتي تعتبر أنّ التعدّدية الثقافية تحمل في طياتها خطر إنفصال جماعاتي وتشظيا للمجتمع، بحيث يمكن أن يكون سببا في ضعف الوحدة الوطنية بالمساس بها والتعدّي عليها. وهكذا بعيدا عن تحفيز الإندماج الإجتماعي، يمكن في نهاية المطاف -وفي كثير من الحالات- أن يتولّد عن التعدّدية الثقافية تفكّك المجتمع. (دونيس كوش، ص-ص. 185-186) وفي السياق ذاته، يجد أشدّ منتقديها ولهم مبرراتهم في ذلك أنها (التعدّدية الثقافية) تدمّر أكثر مما تبني، (ميشال فيفيوركا، ص. 111) والذين يرون فيها أنها تشجع أكثر على الإنفصالية مشكلة تهديدا للوحدة الوطنية والتلاحم الإجتماعي. هكذا قال رئيس الوزراء الأسترالي -جون هارولد- عام 1998: **(رأيي في التعدّدية الثقافية أنها لا تحترم التنوّع ولا تتسامح به، بل هي تؤكّد الانقسام بطرق كثيرة ومتنوّعة.)** (طوني بينيت وآخرون، ص-ص. 199-200) الأمر نفسه أكّدته -كاثرين أودار- التي تناولت الموضوع والتي تذكر أنّ ثمة إدّعاء بأنّ التعدّدية الثقافية هي، تحديدا، عامل يقف وراء ميول معاصرة نحو إضعاف الدول القومية، وأنها تؤدي دورا في الإتجاه نفسه، لكن من الداخل، ومن داخل الدولة القومية ذاتها قائلة: **(إنّ التعدّدية الثقافية .. تؤدي إلى إضعاف الدول القومية وتأجيج الإنقسامات وتهديد الإجماع الذي بدونه يبدو أنّ إعادة التوزيع والتماسك، في الديمقراطيات المعاصرة، لا تستطيع العمل.)**. (ميشال فيفيوركا، ص. 110) وفي هذا الإطار نعود إلى الطرح القائل -والذي يُؤكّد فيه صراحة- بأنّ التنوّع الثقافي حالة طبيعية ومن حقّ الأقليات الثقافية حتى المطالبة باستقلالها الكلّي من الإطار العام للدولة القومية، وفي ذلك أكبر تهديد لسيادتها وأمنها القومي.

الإنتقاد (12)- هناك من يجد في أنّ سياسات التعدّدية الثقافية أنها قد تنطوي على (تثبيت نهائي للهويات وتحجّر للمجتمع وفق إنقسامات تنبع أساسا من الدفاع عن الذات المغايرة). (يسري مصطفى، ص. 2)

الإنتقاد (13)- من الإنتقادات أيضا التي يطرحها -دونيس كوش- أنّ المطالبات بالتعدّدية الثقافية ليست -بالضرورة- تعبيرا عن إنكفاء جماعاتي بل يمكنها، على العكس من ذلك، وفي عدد كبير من الحالات، أن تُظهر الإتجاه المتصاعد للمجتمع نحو الفردانية والحاجة المتزايدة لدى كل فرد إلى أن يُعترف به، حسب وضع يزعم أنه وضعه، من خلال هويّة يتصوّرها، في الغالب، على صور متعدّدة. (دونيس كوش، ص. 186) حيث يمكن أن يبدو حقّ أيّ فرد في أن يعترف

له بانتمائه وبتماهيه مع مجموعة إثنية أو دينية أو ثقافية ... وغيرها حقا أساسيا، (دونيس كوش، ص. 186) لكن واقع الأمر يطرح لمعضلات أمنية كثيرة ومعقّدة تشكّل تهديدا مباشرا أو غير مباشر على مجالات الأمن القومي للدولة باختلافها. إنّ ما يمكن أن نقدّمه كمثال لفهم ذلك هو الحركات الإجتماعية باختلاف طبيعتها التي تظهر اليوم داخل المجتمعات باختلافها والتي يتبنى الفرد ومنها مجموعة من الأفراد لأفكار وقناعات وأيديولوجيات معيّنة خاصة بهم معتبرين إياها بمعنى مضمونها كحق من حقوقهم الثقافية (والأمثلة متعدّدة في هذا المجال) والتي تشكّل في غالبية الأحيان تهديدا ومساسا بمجالات الأمن القومي للدولة والمجتمع معا خاصة فيما يتعلّق بمجال أمنها الثقافي–الهوياتي حينما تتنافى تلك الأفكار والقناعات والأيديولوجيات، والخصوصيات المجتمعية لتلك الدولة في مختلف أبعادها.

الإنتقاد (14)– من الانتقادات أيضاً حسب الباحث البريطاني –كينان مالك–، والذي يرى في أنّ القبول بالتعدّدية عموما، أو التعدّدية الثقافية خصوصا، هو في جوهره إقرار بحتمية اللامساواة ورسوخها، لذا فالمشكلة ببساطة تتجسّد –حسبه– في اللامساواة موضحا أنّ ذلك لا يعني أنّه يرفض القبول بالتعدّدية، أي بمعنى رفض ذلك المجتمع الذي يتمتع فيه الجميع بالحق في الحرية، سياسيا وثقافيا ودينيا، بل كلّ ما يخشاه هو التحيّز والتعصب، وذلك على إعتبار مفاده أنه في مجتمع المساواة فقط يمكن للاختلاف والتمايز أن يكونا ذوي قيمة، لأنّ في هذا المجتمع دون سواه يتم إختيار الاختلاف والتمايز بكلّ حرية. أما في مجتمع اللامساواة، كالذي يعيشه الناس اليوم، فإنّ ممارسة الإختلاف تعني العمل على ترسيخ التفاوتات. ففي المجتمع الأول –كما يؤكّد– يتمتع المواطنون بكامل الحرية في ممارسة قيمهم المتباينة وأنماط حياتهم المختلفة ضمن نطاق مجال حياتهم الخاصة، أما المجال العام فيتم فيه التعامل مع المواطنين على أساس أنهم متساوون سياسيا أيا كانت معتقداتهم الخاصة، بينما النقيض من ذلك هو مجتمع اللامساواة، أي مجتمع التعدّدية الثقافية، وفي إطاره يصبح الحق في ممارسة دين ما، والتكلم بلغة ما، وتبني وممارسة ثقافة ما، بمثابة مصلحة عامة بدلا من النظر إليها على أنها حرية شخصية، إذ تطالب شتى الجماعات بإضفاء الصفة المؤسساتية على إختلافاتها وتمايزاتها، وذلك بجعلها جزءاً لا يتجزأ من المجال العام. ولن يُفضي ذلك –حسب رأيه– إلّا إلى تحقيق المزيد من اللامساواة والتسويغ في الوقت نفسه لعدم المساواة ما بين الأفراد. (حسام الدين علي مجيد، ص–ص. 190–191)

الإنتقاد (15)– ثمة آراءٌ تحذر من أن يكون الاحتفاء بالثقافة والتعدّد كمدخلٍ لتحقيق العدالة والمساواة مجرد أيديولوجيا لإخفاء التناقضات الفعلية بين الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (يسري مصطفى، ص 2)

الإنتقاد (16)– تتّهم التعدّدية الثقافية بأنها تدافع في النهاية عن قيم تقليدية لصالح تجمّعات تميل بالضرورة إلى الإنطواء على ذاتها، وإلى تشجيع هيمنة الجماعة على الأشخاص. (ميشال فيفيوركا، ص. 111)

الإنتقاد (17)– إنّ التعدّدية الثقافية متّهمة أيضاً بنزعتها المحافظة، بل بأنها تمثل أيديولوجيا رجعية ضد القيم العالمية السائدة. (ميشال فيفيوركا، ص. 111)

الإنتقاد (18)- من الإنتقادات أيضا للنظرية أنه هناك مشكلات كبيرة ومتعدّدة تجعل من تطبيق التعدّدية أمرا عسيرا. إنّ من هذه المشكلات برأي -ميشال فيفيوركا- مثلا ما تتعلّق، بحدود ما نرى أنه يشكّل الثقافة، أو الهويّة الثقافية. (ميشال فيفيوركا، ص. 103) وهو ما أكّدته -كاثرين أودار- عندما ذكرت أنّ التعدّدية الثقافية تواجه صعوبات وتحدّيات بحسب تعبيرها تستلزم إحياء التفكير من الأساس للأخذ بعين الإعتبار الحقائق الأكثر واقعية التي يطرحها المفهوم كمفهوم والمفهوم كتطبيق. (ميشال فيفيوركا، ص. 111) إذ أنّ مشكل التعدّدية برأيهم -والذي لا يختلف فيه اثنين- لا يقتصر فقط في مبادئها الأساسية وإنما في تطبيقها وتحققها الواقعي أيضا. (ميشال فيفيوركا، ص. 102)

الإنتقاد (19)- هناك أصوات أكثر راديكالية ترى أنّ مفهوم التعدّدية الثقافية يجري تقديمه بصورة مبالغ فيها، وكأنه عنوان لأيديولوجيا العصر. حيث يقول -راسل جاكوبي- في هذا الصدد: **(إنّ التعدّدية الثقافية تقوم أيضا بسدّ ثغرة ثقافية فارغة، فالليبراليون واليساريون، وقد جرّدوا من اللغة الراديكالية، والأمل اليوتوبي، تراجعوا باسم أنهم يتقدمون للاحتفاء بالتنوّع. ولأنّ لديهم أفكار قليلة حول الكيفية التي يتشكّل بها المستقبل، فقد احتضنوا كلّ الأفكار، ومن ثمّ يصبح التعدّد السلة التي تحوي كل شيء، بداية الفكر السياسي ونهايته، وحين يُلبس ثياب التعدّدية الثقافية، يصبح أفيون المثقفين الواهمين، أيديولوجية عصر بلا أيديولوجية.)** لا يتعلق الأمر إذن بالتنوّع الثقافي كواقع، ولكن بالتعدّدية كموقف أيديولوجي وسياسي. يضيف -جاكوبي-: **(المسألة، إذن، ليست، تفضيل التعدّدية، ولكن عبادتها.)**. (مصطفى يسري، ص. 1.)

بعد عرضنا لمختلف الإنتقادات والاتهامات التي تتعرض لها نظرية التعدّدية الثقافية في مستوياتها واتجاهاتها المختلفة وزواياها المتعدّدة، بتفصيلنا للانحرفات والانزلاقات التي يمكن أن تنجم عنها أو أن تؤدي إليها، إتضح لنا جليا مفاد الفكرة التي تصل إلى حدّ التشكيك في جدوى التعدّدية الثقافية بالأساس والتي أكيد أنه لن يكون بإمكان أيّ كان دحضها. لكن بالرغم من كلّ هذا إلّا أنّ فيه من الذين يحاولون البحث عن السبل والآليات للتعامل مع ذلك نذكر منهم -ميشال فيفيوركا- الذي يؤكّد على فكرة أنه من الضروري القبول بكون التعدّدية الثقافية مرنة وتطوّرية بسبب الطابع المضطرب والمتغيّر للمشكلات التي تواجهها، وهو الذي يمكن أن يتجسد -برأيه- بقبول مبدأين: **مبدأ التجريب ومبدأ التقييم**. بقوله: **(إنّ التعدّدية الثقافية يجب أن تعتمد على التجارب والأخطاء، دون الحاجة إلى نسخ نتائج تجربة محدودة بصورة آلية وحاسمة، ودون استبعاد العودة إلى خيارات ومعايير أيّ قانون. إنّ التقييم يجب أن يُفضي إلى انقطاع الجهاز، وادخال تغييراتٍ على القواعد.)**. (ميشال فيفيوركا، ص. 113)

9. خاتمة:

في نهاية هذه الورقة البحثية وبعد تناولنا للمفهوم العام لنظرية التعدّدية الثقافية والمفاهيم المتفرعة عنها، المتّصلة بها، ومشكلات التطبيق، تبين لنا أنّ هذه الأخيرة تبقى قاصرة وعاجزة على الإجابة عن الكثير من الإشكاليات والاستجابة للمشكلات والقضايا التي وجدت من أجل معالجتها، ذلك وكما رأينا فإنّ أغلب مفاهيمها عامة وسطحية، تتميّز بالغموض

وعدم التحديد، ما يجعل منها كمفاهيم تحمل الكثير من المغالطات والتناقضات التي تؤدي –وفي كثير من الحالات– إلى حد المساس بكيان الدولة–القومية، واستقرارها وأمنها المجتمعي في أبعاده المختلفة كالأمن الديني، والأمن العرقي ... وغيرها هذا في مستوى أول. وفي مستوى ثانٍ المساس بحقوق الأفراد والجماعات داخل المجتمع المتنوّع ثقافيا عندما تغيب عن الحكومات نية وإرادة الإدارة الراشدة والعقلانية لها بمحاولتها ترسيخ سياسات تعدّدية ثقافية لا تستجيب إلّا لمنطقها الثقافي الهويّاتي الخاص بها لا يتوافق في أغلب الحالات مع واقعها السوسيو–ثقافي.

10. قائمة المراجع:

- أبو سكين حنان، **التعددية الثقافية وإشكاليات التطبيق**، مجلة شؤون الأوسط، المجلد (24)، العدد (148)، (2014).
- ماتلار أرمان، **التنوّع الثقافي والعولمة**، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الفرابي، (بيروت–لبنان، 2008).
- بدون اسم مؤلف، **الحقوق الثقافية**، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، (القاهرة–مصر، 2015).
- بيشروه علي محمد أمين، **آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوّع الثقافي: دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، مجلس كلية القانون والسياسة (جامعة السليمانية–العراق، 2014).
- حسام الدين علي مجيد، **إشكالية التعدّدية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوّع**، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت–لبنان، 2010).
- كوش دونيس، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعيةّ**، ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، (بيروت–لبنان، 2007).
- زراري حبيبة، **الحق في التنوّع الثقافي**، رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص: حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة سطيف (2)، 2014).
- سلمان النجار باقر وآخرون، **الدولة العربية: بين إخفاقات البناء وتعطّل الاندماج**. في: **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، (بيروت–لبنان، 2014).
- بينيت طوني وآخرون، **مفاتيح إصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، عن: مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت–لبنان، 2010).
- عبيد حسن وآخرون، **دور الحركات الاسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر (2010–2012)**. في: **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، (بيروت–لبنان، 2014).
- راتانسي علي، **التعدّدية الثقافية**، ترجمة: لبنى عماد تركي، (القاهرة–مصر، 2013).
- فيفيوركا ميشال، **التعدّدية الثقافية: مفهوم يجب إعادة بناؤه**، ترجمة: عماد أيوب. مجلة الاستغراب. ملف: التعدّدية الثقافية. المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية. بيروت–لبنان، (2018).

- يسري مصطفى، **التعدّدية والخصوصية الثقافية**، مجلة جمعية الأوان الالكترونية. (Alawan.org) ديسمبر 2013، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/12/20، على الساعة: 20:15.